

دعوة لتكوين

الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل

عندما اختمرت فكرة تكوين الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل في ذهن الأستاذ جمال البنا، كتب مذكرة موجزة بالعربية والإنجليزية عن فكرة الاتحاد بعنوان «دعوة للمشاركة في تكوين الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل»، وأرسلها لكل الاتحادات العمالية في العالم الإسلامي، وكان منها النقابة العامة للعاملين بالبنوك في مصر، وهي إحدى النقابات التي تشتهر بالمستوى الثقافي المرتفع لأعضائها، إذ هم جميعاً من العاملين في البنوك والمصارف والمنظمات المالية، وكان على رأسها نقابي نابه هو الأستاذ محمود دبور الذي اختير بعد ذلك وكيلاً لمجلس الشعب، وكان رئيساً للاتحاد العربي للعاملين بالبنوك، واحتفى الأستاذ دبور بالفكرة وعرضها على مجلس إدارة النقابة العامة فأقر الاشتراك في عضوية الاتحاد المنشود وعرض هذا القرار على الجمعية العمومية للثقافة فاقرته ورحب الاتحاد بهذه المبادرة، ولكن من المؤسف أن كان لدي الدولة فكرة أخرى، إذ اتصل وزير العمل السيد سعد محمد أحمد، وكان رئيساً للاتحاد العام للعمال كذلك بالأستاذ دبور وأبدى معارضته على أساس أن عمال مصر يتبعون سياسة الحياد الإيجابي ولا ينضمون إلى اتحادات دولية، وسألني محمود دبور ماذا يفعل، فنصحته بالانسحاب، لأنني لم أشأ له ولنقابته الدخول في معركة مع رئيس الاتحاد العام للعمال، ومع السياسة التي كانت الدولة تتبناها وهي سياسة الحياد الإيجابي .

على كل حال، إن الأستاذ دبور ما أن قدمت له ورقة المذكرة باللغة العربية والإنجليزية حتى بادر بنشرها في العدد ٣٥ في يوليو سنة ١٩٧٨م من مجلة النقابي العربي التي كانت يصدرها «الاتحاد العربي للعاملين بالبنوك» تمهيداً لقبولها .

وكنا قد فقدنا أصل المذكرة، وما نحن ذا ننشرها مما جاء في مجلة النقابي العربي التي قدمت المذكرة بكلمة تعريف قالت فيها :

هذا المقال .. دعوة للمشاركة في عمل عظيم سيكون له أثر تاريخي في النهضة بالشعوب العاملة الإسلامية، وإبراز دورها على المستوى الدولي، ووقوفها على قدم المساواة مع الاتحادات العمالية الدولية .

الذي جسد صيغة هذه الدعوة هو الأستاذ جمال البنا المفكر العمالي الكبير، والخبير الاستشاري بمنظمة العمل العربية، وصاحب مكتبة من تأليفه، أخرجت حتى الآن أكثر من عشرين مرجعاً .

وقد أفادت معظم الدول العربية من خبرته كخبير، ومحاضر وزائر .

ونظراً لخطورة الموضوع، فإننا ننشره باللغتين العربية والإنجليزية .. أملين أن نتلقى على عنوان المجلة التعقيبات والآراء على المشروع المطروح .

أولاً : المبررات والدواعي :

(١) ينحصر التمثيل الدولي للعمال في إتحادين :

الأول : هو الاتحاد العالمي للنقابات "I.F.T.U" الذي تكون سنة ١٩٤٥م مركزه الآن "براج" ويضم الاتحادات العمالية التي تأخذ بالنظام الاشتراكي، ويضع لتوجيه النقابات السوفيتية .

الثاني : الاتحاد الدولي للنقابات الحرة "W.F.T.U" الذي تكون سنة ١٩٤٩م ومركزه "بروكسل" وهو يضم الاتحادات التي تؤمن بالليبرالية الديمقراطية ويستلهم سياسة المحور الأوربي – الأمريكي .

وبالإضافة إلى هذين الإتحادين يوجد اتحاد كان يحمل اسم "الاتحاد المسيحي للعمل"، ولكنه غير اسمه إلى "الاتحاد الدولي للعمل".

ويُعد رافدًا، أو حليفًا للاتحاد الدولي للنقابات الحرة خاصة وقد جعل مركزه بروكسل .

(٢) أثبتت تجربة الاتحادات الدولية منذ أن قامت أنها عجزت عنان تصمد أمام الاختلافات الأيديولوجية والاتجاهات السياسية فتفشي الخلاف فيها منذ أن قامت – كما يعرف ذلك كل من يتتبع تاريخ الحركة العمالية الدولية – بدءً من الاتحاد الدولي للنقابات الذي قام في مستهل القرن الحالي، وحمل في احدي مراحل تاريخه اسم "اتحاد أمستردام" والذي دخل في نوع عنيف مع الاتحاد عمال الاتحاد السوفيتي حول مشروع داروز الذي أريد به مساعدة أمريكا لألمانيا سنة ١٩٢٥م، وظل هذا الخلاف حتى قامت الحرب العالمية الثانية .

وعندما قام الاتحاد العالمي للنقابات وجمع لأول مرة ما بين النقابات السوفيتية والنقابات البريطانية والأمريكية بفضل الحرب العالمية الثانية التي جعلت الاتحاد السوفيتي وبريطانيا والولايات المتحدة تحارب عدوًا واحدًا، وتدخل معركة فناء أو بقاء .. موت أو حياة، لم يلبث مع نهاية الحرب العالمية لثانية أن تعرض للخلاف ما بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي – وكان مشروع مارشال سنة ١٩٤٨م سببًا في انشقاق المجموعة الليبرالية الديمقراطية الحرة التي سبقت إليه الإشارة – وكان هذا تكريرًا حرفيًا تقريبًا لما حدث سنة ١٩٢٥م حول مشروع داروز .

وعلى نطاق أضيق – النطاق الإقليمي – تعرض الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب لمثل هذا التصدع عقب قيام الرئيس السادات بمبادرته في نوفمبر سنة ١٩٧٧م، وأدى إلى اعتزال الأمانة العامة لمقر الاتحاد .

وعلى النطاق القومي، فإن قصة التسلل الشيوعي إلى الحركات النقابية في كل الدول الديمقراطية إنما هي قصة مألوفة وهي تمثل صراعًا متوارثًا للقيادات النقابية .

(٣) للحقيقتين السابقتين – أعني :

(أ) انحصار التمثيل الدولي للعمال في إتحادين فحسب .

(ب) خضوع هذين الإتحادين للاتجاهات السياسية والمذهبية للدول الكبرى .

(ج) وهناك دالتان هامتان :

الدلالة الأولى :

عدم وجود اتحاد دولي يمثل قوة العمل المسلمة الاتحادات العمالية في الدول الإسلامية – مع أن الإسلام في هذه الدول رغم كل التخرصات – هو أقوى مقوماتها – ويكاد يكون "الماركة المسجلة" لأي مجتمع يقود فيه، ورغم أن هذه الاتحادات تمثل قوة عمل لا تقل عن ٣٠٠ مليون عامل لهم أوضاع ومشاكل مشتركة .

ولا ريب أن هذه الحقيقية أضاعت على الطبقة العاملة حقها في الوجود الدولي وجعلت مصالحها في ذيل مصالح بقية دول العالم .

الدلالة الثانية :

أن خضوع الاتحادات الدولية للسياسات الدولية ينم عن نقض أصيل في الحركة النقابية هو أنها رغم أنها تعمل لأهداف إنسانية وتعالج قضية حيوية للعاملين، إلا أنها لا تركز على مثل، وقيم موضوعية، وأنها تكاد تنحط إلى نوع من "التكنيك" و "الضغط"، الأمر الذي يجردها من الأصالة ويجعلها ذات طابع انتهازى يخرسها أكثر مما يكسبها ويخضعها لوصاية الحكومات بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ولو كانت النقابات تستند إلى قيم مطلقة وموضوعية، ولها قداستها لما استطاعت الحكومات استلحاق الحركة النقابية ولقامت الحركة النقابية بدورها في حصانة المبدأ السماوي من العبث الأرضي والإنساني وأهواء الساسة والذين في السلطة .

وهذا النقص يتفاقم أثره في الأمم الإسلامية، لأن الإسلام هو ضمير هذه الأمم ولأن الحركة النقابية ناشئة وليست لها تقاليد راسخة .

ومن ناحية ما، فقد كان مؤسفاً أن يغير الاتحاد المسيحي للعمل" اسمه إلى "الاتحاد الدولي للعمل" لأن من المسلم به أن للمسيحية قيماً تعلق فوق سياسات الدول وأهواء القادة - ولكن - من ناحية أخرى يبدو أنه لم يكن هناك مناص من هذا التغيير لأن القيم المسيحية هي أساساً قيم الرحمة والمحبة، وهي مما لا يمكن أن يقوم عليها نظام اجتماعي، وإن كانت مطلوبة لتلطيف الأساس الصلب الذي يقوم عليه النظام الاجتماعي ألا وهو "العمل" .

(٤) النتيجة التي نخرج بها من هذا العرض هي أن هناك ضرورة لتكوين اتحاد إسلامي للعمل، وأن هذه الضرورة تنبثق عن :

(أ) حاجة مادية هي إيجاد اتحاد يمثل قوة العمل الإسلامية ويثبت وجودها ويجعل لها كيانا في عالم الكيانات الكبيرة جنباً إلى جنب الإتحادين العملاقين حتى لا يذوب هذا الكيان وتهدر مصالح العمال المسلمين وتهمل مشاكلهم لعدم وجود الاتحاد الذي يعني بذلك .

(ب) حاجة أصولية تتمثل في استكمال النقص الايدلوجي في الحركة النقابية بتقعيدها على أسس إلهية - سماوية تستعلي على التطويع وتحول دون استلحاق الحكومات .

لا يقف الأمر عند هذا الحد، إن آثار قيام اتحاد إسلامي دولي علي أسس إسلامية لن تقتصر على استكمال النقص في المبدئية النقابية وتجردها من آثار الحكومات والمذاهب السياسية، إنه سيمتد أيضاً إلى ناحية هامة جدا عي إعطاء العمل القيمة المعنوية والأخلاقية التي هي جديرة بها، إن كلمة العمل الثمينة بكل ما توحى به من إبداع وخلق وأصالة، قد جردت في العصر الحديث من أخلاقياتها فالفلسفة الرأسمالية والاشتراكية معا لا تقوم عن قيم معنوية أو مبادئ أخلاقية، إن الرأسمالية والاشتراكية على اختلافهما في المناهج والمداخل والأساليب ماديتان بالطبيعية ولا تختلف الاشتراكية عن الرأسمالية في هذا ومن ثم فقد العمل كل أخلاقية في المجتمع الحديث - وشواهد ذلك واضحة كل الوضوح - وهي تنتظم أصحاب الأعمال الذين لا يترددون في إنتاج كل الغرائب والمنكرات والفنون التي تثير الشهوات أو الشذوذ أو الحروب، كما تنتظم العمال الذي يضطرون لسلوك المسلك الذي نهجه عمال الإطفاء المضربون في بريطانيا عندما كانوا يقاومون من يتطوع بإطفاء الحرائق على

أساس أن هذا تحطيم للإضراب وعندما يقوم العمل على أساس القيم الإسلامية فإن هذا سيوجد صعيدا أخلاقيا يمكن أن يتلاقى عليه العمال وأصحاب الأعمال مما يعمل على حسم شأفة العداوة بينهما .

(٥) إن المسألة التي يكون لها كل الأهمية في هذا الاتحاد هي فهمه للإسلام لأن من المسلم به أن هناك تعريفات عديدة للإسلام متقدمة أو متخلفة أو متصلبة، ولا يؤدي أي واحد منها لجعل الاتحاد عامل القوة المطلوب .

ولا يتسع المجال لشرح التصور الإسلامي المنشود، وقد يكفي وضع القواعد الآتية :

(أ) أن الضابط الذي يضبط كل فهم الإسلام ويحول دون خروجه عن أطار الإسلام أو انحرافه عنه هو الالتزام بالقرآن والصحيح الثابت من الحديث النبوي

(ب) في الوقت نفسه فإن لنا حرية فهم وتفسير النصوص ما دام هذا الفهم لا يعد تعسفا أو يخرج بالنصوص عن معانيها وعادة ما سيختلف فهمنا لكثير من النصوص عن فهم الأسلاف وهو أمر لا يزعجنا ولا يؤثر على فهمنا الخاص.

(ح) أن استلهم روح الإسلام هو أفضل الطرق للتوصل إلى فهم الإسلام ويمكن التعرف على روح الإسلام من استعراض الآيات القرآنية والتصرفات النبوية ككل.

(د) إن الطابع الرئيسي للإسلام – كما يعرضه القرآن والسنة – هو العدل – وهذا ما يتميز به الإسلام على اليهودية أو المسيحية وما يجعله خاتم الديانات – وذلك لأن الطابع الرئيسي لليهودية هو التوحيد والطابع الرئيس للمسيحية هو المحبة – وهذان الطابعان مما لا يمكن أن يكونا أساسا لنظام اجتماعي – أن العدل وحده هو الذي يمكن أن يقوم عليه المجتمع لأنه فضيلة الفضائل أو الفضيلة الاجتماعية، والإسلام يوجب على الجميع – حاكمين ومحكومين أغنياء وفقراء – الالتزام به والنزول عليه ولا يجوز أم يشذ احد حتى ولا رئيس الدولة ولا أن تتغلب النزعات والمصالح الذاتية والفتوية ومن هنا فإن الشرعية الدستورية وسيادة القانون لا يمكن أن تتحقق في مجتمع . كما تتحقق في المجتمع الإسلامي .

(هـ) أن الجانب التحرري والشعبي في الإسلام لم ينل ما يستحقه من الاهتمام أو العرض لأن الذين تصدوا للحديث عن الإسلام قلما يكونون من الفئات الشعبية أو التي تنشأ التحرر، وهذا ما سيستكملة قيام اتحاد عمالي إسلامي، إن معالجة الإسلام من مدخل مثل هذا الاتحاد سيكشف آفاقا جديدة أمام الفهم الإسلامي وسيكسبه حيوية – كالحياة التي كانت للإسلام عندما جاء به محمد إلى المستضعفين من الرجال والنساء وسيجعل له مكانا حيا على خريطة المجتمع الحديث وصوتا مسموعا في قضاياها، كما سيقدم إلى قضية العمل حولا لا نجد لها في الاشتراكية أو الرأسمالية أو المسيحية ومن ثم فإن هذا الاتحاد سيكون إضافة حضارية في مجتمع العصر الحديث .

ونحن نعلم – حق العلم ما قد يثار من دعايات ضد مثل هذا الاتحاد – ونسلم بان الأديان استخدمت حينها من الدهر لتضليل الجماهير ولتبرير استغلالها – ولكننا نري أن شأن الأديان في هذا شأن الحرية والديمقراطية والمساواة .. الخ، وأن الأديان في صورتها النقية المتحررة من الإغراض بالنسبة للذين يؤمنون بها هي الهداية

الإلهية للبشرية وأنها بالنسبة للذين لا يؤمنون بها تظل أعظم طموحات البشرية وإنجازاتها ويظل أنبيائها اسمي قيادات البشرية، وفي الحالتين يكون استلهاهما أفضل من استلها أي قيم أو مذاهب أخرى .

ثانياً : الغاية والوسيلة :

(١) يعمل هذا الاتحاد للأغراض الآتية :

(أ) تمثيل المنظمات النقابية المنضمة إليه على المستوى الدولي والدفاع عن حقوقها ومساندتها لتحسين ظروف العمل ورفع المستوى المادي والاجتماعي والنفسي والفكري وتأمين حاضرهم ومستقبلهم .

(ب) حماية الحرية النقابية وتقديم حماية دولية لقيادات العمل النقابي لتستطيع مواصلة القيام بواجباتها .

(ج) مقاومة كل صور الاستغلال والتحكم في أوضاع العمل .

(د) نشر وإذاعة العلم والمعرفة وبوجه خاص الثقافية العمالية حيث أنها السبيل لترشيد العمل النقابي وإكسابه القوة والمعرفة، إن المعرفة قوة، والجهالة مهانة .. والعلم مفضل على العبادة في الإسلام .

(هـ) الدعوة لاستلهاهم القيم والمثل الإسلامية في تحديد المبادئ والأوضاع التي تحكم قضية العمل .

(٢) يعمل الاتحاد لتحقيق هذه الأهداف بالطرق الآتية :

(أ) الحكمة والموعظة الحسنة كأسلوب عام ودائم

(ب) في المرحلة الانتقالية – أي ما بين الأوضاع السائدة والأوضاع الإسلامية المنشودة – يمارس

الاتحاد الطرق الفنية التقليدية أي الاتفاقيات الجماعية والتوفيق والتحكيم والتعديل التشريعي ولا

يستبعد الاتحاد من نطاق العمل النقابي المشروع وسائل الضغط – بما في ذلك الإضراب على أن لا

يُجأ إليه إلا بعد استنفاد كل الوسائل الأخرى، وتحمل المنظمات النقابية سلطات الدولة عندئذ

بمسئولية الأضرار التي تقع على المواطنين نتيجة للإضراب إذ كان يجب عليها باعتبارها ممثلة

المواطنين حمل أصحاب الأعمال على الاستجابة لمطالب العمال ما دامت هذه المطالب تستهدف

العدالة وتحقيق الحياة الإنسانية الكريمة للعمال .

(ج) عند انتهاء المرحلة الانتقالية يصبح العدل الإسلامي أي المستمد رأساً من القرآن الكريم والصحيح

الثابت من السنة النبوية هو الحكم الذي يلتزم به الجميع عمالاً وأصحاب أعمال .

(د) يرفض الاتحاد تماماً الدخول في المهاتر السياسية والحزبية الخاصة بسياسات الدول حكوماتها أو

قيادتها حيث قد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن هذا النوع من النشاط يفرق الوحدة ويستهدف هيمنة

مجموعة من المنظمات على الاتحاد تحقيقاً لمأرب سياسية بعيدة عن اختصاص الاتحاد والمهمة

التي قام لها .

(هـ) في الوقت الذي لا يرفض الاتحاد التعاون مع الحكومات لتحقيق أهدافه، فإن الاتحاد يظل مستقلاً

تمام الاستقلال عن كل الحكومات وعن سياساتها الخاصة .

ثالثاً : خطوات نحو التنفيذ :

(١) يعلن عن قيام الاتحاد بصفة دستورية عندما تنضم إليه منظمات نقابية من خمس دول إسلامية .

- (٢) يكون المقر الرئيسي المؤقت للاتحاد هو ما تقرره المنظمات المنضمة خلال السنوات الثلاثة الأولى ويعاد النظر في ذلك في ضوء المنظمات التي تنضم خلال هذه المدة .
- (٣) يجوز انضمام النقابات و الاتحادات معا لأن المناطق في الإسلام ليس هو الكثرة أو القلة ولكن الإيمان، ولا يجوز لسبب تنظيمي رفض قبول نقابة تؤمن برسالة الاتحاد ويمكن أن تكون النقابات أو الاتحادات مهنية أو عمالية لأن الإسلام لا يفرق بين عمل ذهني أو يدوي ولا يضع أحدها دون أو فوق الآخر .
- (٤) يجوز لفترة ما تحدد فيما بعد الجمع ما بين عضوية هذا الاتحاد وعضوية الاتحادات العمالية الدولية الأخرى .
- (٥) يعد الإيمان بفلسفة الاتحاد ونظريته عن العمل شرطاً للانضمام حيث أن الفكرة من تكوينه ليست فحسب إيجاد كيان خاص لقوة العمل المسلمة، ولكن أيضاً تقديم إضافة تثري الفكرة والتنظيم النقابي وتعصم الاتحاد من التفرقة المذهبية أو الخضوع لنفوذ الحكومات .
- (٦) مع ذلك، يجوز انضمام نقابات اتحادات غير إسلامية ما دامت تؤمن بفلسفة وأهداف الاتحاد لأن المعيار في الإيمان في هذا الاتحاد ليس هو الإيمان بالعقيدة الإسلامية – ولكن بالنظرية الإسلامية في العدل وقد قبل المسلمون في الأيام الأولى للإسلام بأن يحارب تحت راياتهم وبجانبها عرب مسيحيون انحازوا للمسلمين بتأثير العروبة و المصلحة أو غير ذلك من العوامل ..وتمنح هذه الاتحادات العضوية الكاملة .
- (٧) يوضع الدستور التفصيلي عندما يتوافر نصاب التكوين الرسمي بمعرفة جمعية تأسيسية من مندوبي المنظمات المؤسسة وتجري طبقاً لهذا الدستور انتخابات أجهزة الإدارة .
- (٨) تعد النصوص السابقة والخاصة بالتكوين (باستثناء الفقرة ٥) قابلة للتعديل وموضوعاً لمناقشة المؤسسين .